



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/40(1)/SC.1/L.1/Add.1
28 September 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الأربعون ، الجزء الأول
جنيف ، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣

مشروع تقرير اللجنة الأولى للدورة

المقرر: السيد إ. م. ماناكين (الاتحاد الروسي)

البند ٥ من جدول الأعمال: متابعة التوصيات التي اعتمدها
المؤتمر في دورته الشامنة: تطور وآثار الاحواز الاقتصادية
وعمليات التكامل الاقليمي

		<u>المتحدثون:</u>
استراليا	كندا	
رومانيا	اليابان	
الولايات المتحدة الامريكية	المين	
سويسرا	كولومبيا	
الجمهورية التشيكية	الاتحاد الروسي	
المجموعة الآسيوية (سري لانكا)	البرازيل	
بنغلاديش	الارجنتين	
السويد	بلجيكا (الجماعة الاوروبية)	
هنغاريا	الجماعة الاقتصادية الاوروبية	

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كتم مؤقت لإجازته . وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة ، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5654 or 5655

مقدمة

١١) قرر مجلس التجارة والتنمية ، في جلسته ٨٢٧ (الافتتاحية) المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، إنشاء لجنة جامعة للدورة (اللجنة الأولى للدورة) للنظر في البندين التاليين من جدول الأعمال وتقديم تقارير عنهما:

- إسهام الأونكتاد ، في حدود ولايته ، في التنمية المستدامة: التجارة والبيئة (البند ٤ من جدول الأعمال) ؛
- متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة: تطور وآثار الأحوال الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمي (البند ٥ من جدول الأعمال) .

١٢) وقامت اللجنة الأولى للدورة ، في جلستها الأولى وجلستها الأولى المستأنفة المعقودتين في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، بانتخاب السيد أ. هينينن (فنلندا) رئيساً والسيد إ. م. ماناكين (الاتحاد الروسي) نائباً للرئيس ومقرراً .

١٣) وعقدت اللجنة الأولى للدورة أثناء الجزء الأول من الدورة الأربعين سبع جلسات رسمية و... جلسة/جلسات غير رسمية .

١٤) واعتمدت اللجنة الأولى للدورة مشروع تقريرها (TD/B/40(1)/SC.1/L.1 و Add.1) في جلستها ... (الختامية) المعقودة في ... تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ، وأذنت للمقرر أن يستكمل التقرير بحيث يتضمن أعمال جلستها الختامية . كما أوصلت بإدراج تقريرها ، حسب الاقتضاء ، في التقرير النهائي للمجلس عن الجزء الأول من دورته الأربعين .

الفصل الثاني

متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة:

تطور وآثار الاحواز الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمي

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٢٩ - كان معروضا على المجلس ، لنظره في هذا البند ، الوثيقة التالية:
"متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة: تطور وآثار
الاحواز الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمي ، تقرير من امانة
الاونكتاد" (TD/B/40(1)/7)

نظر لجنة الدورة في هذا البند

٣٠ - عرض مدير شعبة التجارة الدولية البند ٥ ، فأكد أن دينامية التكامل
الاقتصادي وامتداده الجغرافي السريع بين الدول التجارية الرئيسية ، وتكثيفه
وانتشاره إلى مجالات جديدة للسياسة العامة ، قد أحدث بلا شك أثرا كبيرا في العلاقات
التجارية والاقتصادية العالمية . وكما أشارت وثيقة الامانة (TD/B/40(1)/7) ، فثمة
عدد من القضايا يتعين معالجتها في هذا الصدد ، وهي: التماسك والعلاقة بين ترتيبات
التكامل والنظم الناشئة المتعددة الاطراف ؛ ضرورة ضمان أن تكون مخططات التكامل
خارجية التوجه وداعمة للتجارة المتعددة الاطراف ؛ ضرورة تقييم ما لعمليات التكامل
من آثار في بلدان ثالثة ، بما في ذلك الاستثمار والقطاعات الجديدة والمجالات
الجديدة للسياسة العامة . ثم أبرز الاستنتاجات الرئيسية للوثيقة والمتصلة بما يلي:
أثر التكامل الاقتصادي الاقليمي في تجارة ونمو بلدان ثالثة ؛ وانسجام النظم الجديدة
الرئيسية في تجمعات التكامل مع النظم الجديدة التي يجري التفاوض بشأنها في جولة
أوروغواي ؛ ومحدودية أحكام الفات في فرض حدود على إجراءات التجمعات التي قد تعود
بالضرر على النظام التجاري الدولي ؛ وضرورة التقييم الأشمل للأثار المترتبة على
عمليات التكامل ؛ والمجالات التي تكون بلدان ثالثة فيها بحاجة إلى دعم بغية جنسي
منافع ناشئة عن عمليات التكامل ؛ وضرورة تعزيز تجمعات التكامل والتعاون الاقتصادي
فيما بين البلدان النامية ؛ وضرورة إجراء استعراضات دورية للجوانب الاعم لتجمعات
التكامل .

٣١ - ولاحظ ممثل كندا أن أوثق تجارب بلده ملة بموضوع التكامل الاقليمي هي إبرام
اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، الذي وقعت في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢
حكومات المكسيك والولايات المتحدة وكندا . وقد أنشأ هذا الاتفاق منطقة للتجارة
الحرة ، فأرسى بذلك أساما راسخا للتجارة مستقبلا داخل أمريكا الشمالية ومع بلدان
أخرى ، حيث شمل أيضا بندا يتيح انضمام دول أخرى بغية توسيع نطاق العضوية لتشمل

أطرافاً أخرى تقبل بالالتزامات ذاتها التي قبلت بها الدول الحالية الأطراف في الاتفاق . ولا يضع الاتفاق أية حواجز أمام التجارة مع بلدان ثالثة . وبمقتضى هذا الاتفاق ، تعمل السوق الأمريكية الشمالية بكاملها بموجب القواعد الشفافة ذاتها ، بما في ذلك إتاحة فرص أيسر وأضمن للوصول إلى السوق ، الأمر الذي قد يخلق فرصاً تجارية جديدة . وبين أن اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية يُعدّ أول اتفاق تجارة حرة فيما بين البلدان النامية والمتقدمة ، وأنه برهان على قيمة تحرير التجارة ، كعنصر من العناصر المكملة للمعونة ، في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة . وقال إن هذا الاتفاق يكفل للدول الموقعة عليه تحسين التجارة وتحقيق الرفاه المحلي والتنمية البشرية والبيئية والاجتماعية . وهو ينسجم مع قواعد الغات ومن شأنه أن يسهم في تحرير التجارة . ولدى التصديق عليه ، سيعرض على الغات للنظر فيه ، لكون الغات المحفل المناسب لدراسة ما إذا كانت الاتفاقات الناشئة المتعلقة بالتجارة والتكامل الإقليميين تنسجم مع قواعد الغات . وفي إطار سياسة تجارية عالمية أفضل ، فإن وجود وإضافة هياكل تجارية إقليمية ودون إقليمية لتحرير التجارة تكون متوائمة مع قواعد الغات يمكن اعتباره وسيلة ممتازة للسعي إلى تحقيق تنمية مستدامة عن طريق التجارة .

٣٢ - أكد ممثل اليابان أهمية التكامل الإقليمي ودوره الإيجابي ، وأعرب في الوقت ذاته عن القلق من أنه قد يفضي ليس فقط إلى نمو الاقتصاد العالمي بل إلى الحمائية والتمييز أيضاً . ومن ثم ، يجب أن تكون الجهود الرامية إلى التكامل الإقليمي متمشية مع النظم المتعددة الأطراف وأن تخدم المصالح التجارية والاستثمارية لبلدان ثالثة بأقصى حد ممكن . وفيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، ستحترم حكومة اليابان مبادئ عدم التمييز والنظام التجاري المفتوح المتعدد الأطراف . وتدعو الحاجة إلى الرصد المستمر لعمليات التكامل الإقليمي . وأوضح أن هذا يجري إلى حد ما داخل الغات ، ومع ذلك ، فيإمكان الأونكتاد أن ينهض دور هام . وتؤيد اليابان اقتراح أمانة الأونكتاد بأن يقوم مجلس التجارة والتنمية بإجراء استعراض دوري وشامل لتجمعات التكامل .

٣٣ - لاحظ ممثل الصين أن نهاية الحرب الباردة لم تسفر عن حدوث نمو مُرضٍ في الاقتصاد والتجارة العالميين . وقال إن الإنكماش الاقتصادي الذي تواجهه البلدان الغربية المتقدمة والمصاعب التي تواجهها بلدان أوروبا الوسطى والشرقية قد قلّصت الواردات وأبطأت النمو الاقتصادي العالمي وحالت دون تحسين الشروط التجارية لغالبية البلدان النامية . وإن تأخر اختتام جولة أوروغواي قد أتاح لها تسمى "التجارة المدارة" أن تكتسب قوة وتنشر سحابة من الحمائية فوق النظام التجاري العالمي . وفي

الوقت ذاته ، فإن كثيرا من البلدان ، ولا سيما البلدان التجارية الرئيسية ، تحرز تقدما واضحا نحو إيجاد تجمعات تكامل اقتصادي . وفي حين أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية قد عززت تحرير التجارة والتعاون الاقتصادي فيما بين أعضائها ، فإن سياستها الخارجية هي مع ذلك موضع قلق مشروع ، لا سيما في البلدان النامية . وترى الصين أنه ينبغي للتجمعات الإقليمية أن تراعي المبادئ التالية في سياستها وممارستها الخارجيتين: (أ) ينبغي أن تكون عملية التكامل الإقليمي منسجمة مع الأنظمة المتعددة الأطراف ؛ وينبغي ألا تحل محل المساعي الرامية إلى إقامة النظام التجاري المتعدد الأطراف وألا تعوق تحرير التجارة العالمية ؛ (ب) ينبغي للتجمعات الإقليمية أن تعتبر أنفسها جزءا من عملية تحرير التجارة العالمية والتكامل الاقتصادي العالمي ؛ وينبغي ألا تكون على درجة عالية من الشفافية فحسب ، بل أن تكون منمفجة ومنفتحة ولا تمييزية وغير محجوبة عن أطراف خارجية ؛ (ج) يجب أن يراعى التكامل الإقليمي تمام المراعاة احتياجات ومتطلبات البلدان النامية ، ولا سيما أقلها نموا . وبين أن الصين تشارك مشاركة نشطة في عملية التعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وستسعى إلى تعزيز هذه الجهود .

٣٤ - نوه ممثل كولومبيا بتجربة المجموعة الاندية ، المنشأة عام ١٩٦٩ من قبل اكوادور وبوليفيا وبيرو وشيلي وكولومبيا . وانضمت فنزويلا في عام ١٩٧٦ ، إلا أن شيلي انسحبت في العام نفسه . وكان هدف المجموعة الرئيسي في البداية تعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق تنسيق التخطيط الإرشادي ، ولا سيما في القطاع الصناعي . وفي وقت لاحق ، أخذت النظم المشتركة لمعالجة رأس المال الأجنبي ونقل التكنولوجيا كتكتسب أهمية ، تليها مشاغل التعليم والصحة العامة واليد العاملة . وفي عام ١٩٨٣ ، كان حوالي ٦٠ في المائة من التجارة داخل المجموعة معفيا من الرسوم ، إلا أن الانكماش العالمي قد أوقف هذا الاتجاه الانمائي الدينامي . بيد أنه ، منذ عام ١٩٨٩ ، تعززت الجهود التكاملية عقب مبادرات من القطاعين العام والخاص . ونتيجة لذلك ، نمت التجارة فيما بين الدول الأعضاء نموا خارقا . وتمثل المجموعة الاندية سوقا قوامها ٩٣ مليون نسمة ، لكنها ليست كتلة تجارية مغلقة . وتقيم المجموعة علاقات تجارية جيدة مع بلدان ثالثة ، وهي تمثل لقواعد الفات وتسعى إلى تحرير التجارة . ويثبت وجودها أن التكامل فيما بين البلدان النامية يمكن أن يكون مثمرا . وقال إن السياسات الحمائية التي تضطلع بها مجموعات تكامل أخرى ، لا سيما الجماعة الأوروبية ، التي تفرض قيودا على الزراعة ، تتجه إلى التأثير في البلدان النامية أكثر من غيرها من البلدان . وعليه فإن النهج داخل الفات ينبغي أن يميز بين التجمعات الاقتصادية من البلدان النامية والبلدان المتقدمة .

٣٥ - أعرب ممثل الاتحاد الروسي عن دعمه للاستنتاج الوارد في تقرير الأمانة بشأن عمليات التكامل الاقتصادي الاقليمي لا تتعارض في حد ذاتها مع مبادئ وقواعد النظام التجاري الدولي . غير أن الانفتاح أمر جوهري ؛ ولا ينبغي أن تفضي التجمعات الاقليمية إلى أحواز اقتصادية مغلقة . ومن ثم ، فإن الأوضاع التجارية والاقتصادية المؤاتية التي يتم إيجادها داخل تجمعات التكامل ينبغي أن تصبح متاحة بدرجة متزايدة للمشاركين الآخرين . ويجري الآن إقامة تجمع جديد للتكامل دون الاقليمي في أراضي الاتحاد السوفياتي سابقا سيكون قائما على آلية السوق حصرا ، مع المراعاة الواجبة للمصالح الاقتصادية للدول المستقلة حديثا . وفي هذا السياق ، فإن تفكك الاتحاد السوفياتي سابقا وما ترتب عليه من نتائج اقتصادية ثقيلة قد أبرز بوضوح حاجة الاقتصادات الوطنية إلى روابط اقتصادية طويلة الامد ومستقرة وخالية من الحواجز التجارية . وقد عقدت روسيا في عام ١٩٩٣ اتفاقات شائبة للتجارة الحرة مع جميع جمهوريات الاتحاد سابقا ، تقضي بإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات مع إبقاء الرسوم مؤقتا على الصادرات من المواد الخام الأساسية . وسيتم قريبا إنشاء منطقة للتجارة الحرة المتعددة الأطراف بمشاركة غالبية جمهوريات الاتحاد سابقا . ومن المتوقع أن يكون الاتفاق على تشكيلها جزءا لا يتجزأ من معاهدة الاتحاد الاقتصادي ، التي من المقرر إبرامها من قبل البلدان المهتمة الأعضاء في رابطة الدول المستقلة . وأوضح أن روسيا ، لدى وضعها آليات تكامل مختلفة ، قد أولت اهتماما خاصا للتساو مع المبادئ والقواعد الدولية القائمة حاليا ، بما فيها المادة الرابعة والعشرين للغات .

٣٦ - أشار ممثل البرازيل إلى تجربة بلده في ميركوسور (سوق الجنوب) ، وهو اتفاق تكامل يضم الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل . ويتيح هذا الاتفاق فرصة للبلدان المعنية لتعزيز جهودها في سبيل التعاون بشأن المصالح الاقتصادية الاقليمية والموارد الطبيعية والتعليم . وحققت الدول الأعضاء في ميركوسور تقدما ملحوظا في تعميق التكامل الاقتصادي الاقليمي . وأحد أهداف ميركوسور هو ضمان أن تتمكن البلدان المشاركة من "القفز على المراحل" وتعجيل خطى عملية التنمية الاقتصادية . ولا تحدد ميركوسور بأي شكل الحيز الاقتصادي المفلق . وفي الواقع أن هذا التجمع الاقتصادي يقيم علاقات نافعة مع بلدان وتجمعات اقتصادية أخرى ، بما فيها اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية وغيرها . وأكد أهمية الوصول بمفاوضات جولة أوروغواي إلى نتيجة إيجابية ، لأن عملية التكامل الاقليمي يجب ألا تفضي إلى انعزال اقتصادي ، بل أن تشكل ، على العكس من ذلك ، جزءا لا يتجزأ من التكامل والتنمية الاقتصادية العالميين لمنفعة الشركاء التجاريين كافة .

٣٧ - أشار ممثل الأرجنتين إلى ما ألقى سابقا من بيانات بشأن هذا البند وأعرب عن رغبته بوجه خاص في تكميل الملاحظات عن ظهور ترتيبات تكامل اقليمي مثل ميركوسور . وذكر أن التكامل الاقتصادي الاقليمي في النصف الغربي من الكرة الأرضية لم يشجع التجارة داخل كل اقليم فحسب ، بل يستهدف توليد تعاون أوثق عبر مناطق اقتصادية واجتماعية شاسعة . وقد ازدادت التجارة داخل اقليم بلدان ميركوسور بنسبة ٨٠ في المائة في الفترة بين ١٩٨٩ و١٩٩٢ ، كما ساعدت على إعادة تنشيط التجارة مع بعض البلدان الثالثة . وإضافة إلى ذلك ، فإن نظامها الخاص بتسوية المنازعات يستهدف تيسير التجارة على نحو سلس وتنفيذ تدابير لتحرير التجارة الاقليمية . وأكد ضرورة وجود الإرادة السياسية بوصفها أهم العناصر في تعزيز عمليات التكامل الاقليمي ، على نحو ما يتجلى في تجربة الجماعة الأوروبية وغيرها .

٣٨ - لاحظ المتحدث باسم الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء (بلجيكا) أن التعاون الاقليمي ليس في حد ذاته ظاهرة حديثة العهد ، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان التي تجمع بينها ظروف سياسية متشابهة والتي تسعى إلى تعزيز الاستقرار الاقليمي وتوثيق علاقاتها عن طريق زيادة التعاون الاقتصادي ؛ غير أن شمة خصائص جديدة أخذت في الظهور . وأوضح أن زيادة التكامل الاقليمي والتعاون والتشاور هو ظاهرة عالمية ، حيث تتخذ الحكومات إجراءات لزيادة المنافسة عن طريق وضع مخططات تكاملية . وتشمل هذه المخططات الجديدة أيضا ترتيبات بشأن الاستثمارات والخدمات والتشاور والتعاون بشأن البيئة والتكنولوجيا ومعايير اليد العاملة . غير أنه ينبغي رؤية عمليات التكامل الاقليمي في سياق عمليات التكيف الهيكلي في كثير من البلدان النامية ، حيث أنها ، إلى حد ما ، ناتجة عن الجهود المبذولة في سبيل إدماج اقتصاد ما في النظام العالمي عن طريق فتح الأسواق وتحرير الاستثمار الأجنبي . وأوضح أن المنافع المستمدة من وفورات الحجم وترشيد الانتاج والاستثمار وزيادة الاستثمار المحلي والاجنبي داخل التجمع الاقليمي والإمكانية الجديدة لاستكشاف الميزة النسبية لتوسيع حجم السوق ، هي جميعا عناصر تسوق حججا قوية مؤيدة للتكامل الاقليمي بوصفه استراتيجية انمائية ملائمة لعالم اليوم .

٣٩ - هنا ممثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية أمانة الأونكتاد على ما اتسم به التقرير الذي أعدته عن تطور وآثار الاحواز الاقتصادية وعمليات التكامل الاقليمي ، من شمول ، وبحث متقن . وقال إن التركيز على مبادرات التكامل في أوروبا وأثرها المحتمل على البلدان النامية يؤكد أن الجماعة الأوروبية لا تزال هي أكثر النماذج تقدما ونجاحا . وأن المشاكل التي تغلبت عليها الجماعة تؤكد توافر الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق هذه الدرجة من التكامل . وتبين خبرتها أنه يتعين الحيلولة دون نشوء تنازع بين الاتجاه الاقليمي والاتجاه المتعدد الأطراف إذا أريد اعتماد نظام تجاري

خارجي متحرر حقاً . وقال إن عملية التكامل أثبتت فائدتها للجماعة ذاتها ولشركائها التجاريين على السواء ، لأنها أدت إلى تحرير أساسي للتجارة المتعددة الاطراف أكبر مما كان يمكن تحقيقه بدون هذه العملية . وأشار إلى أن السوق الأوروبية الواحدة التي بلغت من العمر تسعة أشهر تعمل بطريقة مرضية تماما . وإن السلع تنتقل بحرية الآن داخل الجماعة ، مما يؤدي إلى ازدياد تيسر الوصول إلى أسواقها ، وتمكين المصدريين من بلدان ثالثة من الاستفادة من وفورات الحجم . كما أزيلت أوجه التفاوت بين نظم الاستيراد لدى الدول الأعضاء ، لاسيما القيود الكمية الوطنية التي لا تزال باقية والتي لم يستعاض عنها في معظم الحالات بقيود تحددها الجماعة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه ما أن ينشأ كيان اقتصادي في إحدى الدول الأعضاء أو ينتج منتج يتفق مع أنظمة إحدى الدول الأعضاء ، حتى يمكن بيع هذه الخدمة أو هذا المنتج المعنيين في كافة أنحاء بلدان الجماعة . ويمكن أن يقال الشيء ذاته عن انشاء الحيز الاقتصادي الأوروبي وعن السوق الأوروبية الواحدة ، وعن انضمام بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة إلى الجماعة مع ما ينطوي عليه ذلك من فارق . وقال إن هذا الانضمام يمكن أن يؤثر على مخططات نظام الأفضليات المعمم ، بيد أنه يمكن أن يؤدي أيضا إلى إمكانية تفادي الآثار السلبية التي يمكن أن تلحق ببلدان ثالثة من خلال اتخاذ تدابير تصحيحية ، حسبما أشار تقرير الأمانة . وسوف ينظر في هذه الشواغل لدى اصلاح نظام الأفضليات المعمم الذي تتوخاه الجماعة . وقال إن العلاقة الواضحة بين جولة أوروغواي والاتفاقات الأوروبية تضمن أن التحرير تجاه أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية لن يكون على حساب شركاء تجاريين آخرين . وان الانخفاض الحالي في معدل التجارة بين بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية التي تمر بمرحلة تحول والبلدان النامية يعود بصفة رئيسية إلى الانكماش الاقتصادي في البلدان الأولى ، وان استئناف النمو في الاجل الطويل في بلدان فيزيغراد الذي ينجم ، جزئيا ، عن تكاملها الاوثق مع أوروبا الغربية ، يَعد بإعادة تنشيط التجارة مع البلدان النامية .

٤٠ - وقال إن مخططات التكامل في مناطق أخرى من العالم تبين مدى الشعبية التي اكتسبها نموذج الجماعة الأوروبية ، وإن الجماعة تشجع هذه الجهود ، وهي على استعداد لتقديم المساعدة التقنية في هذا الصدد ، لكن الارادة السياسية لا يمكن أن تتأتى إلا من جانب الدول الأعضاء المعنية . وقد تناول برنامج شركاء الاستثمار الخاص بالجماعة الأوروبية ضرورة قيام تجمعات البلدان الصناعية بالنظر في السياسات اللازمة لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية من أجل مكافحة التدفقات المحتملة لرؤوس الاموال الخاصة إلى الخارج . ورحب التزام كرتاخينا (الفقرة ١٤) بنشوء أحواز اقتصادية كبيرة تشمل شركاء تجاريين كبارا لما يترتب على ذلك من فوائد على البلدان النامية ، شريطة احترام تأثير القواعد الدولية الملزمة على البلدان غير المشتركة . وقال إن النظام التجاري المتعدد الاطراف يوفر بعض الضمانات ، وبوجه

خاص ، فإن المادة الرابعة والعشرين من مواد الفات تحدد الشروط التي يتعين على البلدان المشتركة في عملية تكامل اقتصادي احترامها . وأشار إلى أنه يجري حاليا في إطار جولة أوروغواي تنقيح هذه المادة ، بالإضافة إلى قواعد وضوابط أخرى . وسوف تحدد نتيجة ذلك ، حدود الضوابط والقواعد الجديدة . إلا أنه لا يمكن بحث الامتثال إلا في إطار الفات . وقال إن التزام كرتاخينا دعا مجلس التجارة والتنمية إلى استعراض آثار الاتفاقات الإقليمية الناشئة للتجارة الحرة والتكامل الاقتصادي بالنسبة للبلدان النامية . وقال إن التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد يمثل أساسا ممتازا لأجراء هذا الاستعراض وأجراء المناقشة اللازمة في هذا الصدد . ومع ذلك ، فينبغي ألا يظلم المجلس برصد منتظم لهذا الموضوع لأن الفقرتين ٦٦ ، و١٤٦ من التزام كرتاخينا تنصان على أن هذه الممارسة هي لمرة واحدة تتحقق بين الأونكتاد الثامن والأونكتاد التاسع ، وأن دورات المجلس المتخللة بينهما سوف تعالج مواضيع أخرى .

٤١ - أكد ممثل النمسا على أنه منذ منتصف الثمانينات ومع توسيع نطاق الجماعة الأوروبية نحو أوروبا الجنوبية وإنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، حلت تدريجيا محل المفاهيم القديمة عن التكامل بين الشمال والشمال ، والتكامل بين الجنوب والجنوب ، نماذج جديدة بين الشمال والجنوب . وقال إن تجربة النمسا مع التكامل الاقتصادي إيجابية من خلال اشتراكها في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، ولذا شرع في اتخاذ ثلاث خطوات أخرى نحو التكامل . تمثل أحدثها في اتفاق للتجارة الحرة مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية في طور الانتقال . وقال إن هذا التكامل أثبت فائدته لبلدان ثالثة لأن القوة الاقتصادية التي اكتسبت نتيجة للتكامل هي التي أتاحت امكانية فتح السوق النمساوية . وفيما يتعلق بمفاوضات النمسا من أجل الحصول على عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، أكد على ما تتسم به هذه الخطوة من طبيعة سياسية أكثر منها اقتصادية ، وأضاف أنه من المبكر إلى حد كبير التكهن بالنتائج التي يمكن أن تتحقق في هذا الصدد ، وأشار إلى أن الجزء ذي الصلة من تقرير الأمانة يعاني من عدد من أوجه الضعف التي قد تحتاج إلى مراجعة . وركز في الختام على أهمية نشوء نظام عالمي قوي من أجل تقليل الحواجز التجارية أو إزالتها . وتحقيقا لهذه الغاية ، قال إن النمسا تؤيد بقوة الاختتام الناجح لجولة أوروغواي .

٤٢ - وأعلن ممثل رومانيا أن التكامل الاقتصادي والتحرير المتعدد الأطراف يمكن أن يعززا بعضهما البعض . وفي هذا الخصوص ، فإن التكامل الإقليمي من شأنه تسهيل التجارة والتعاون بين البلدان الأعضاء بدون إقامة حواجز أمام التجارة مع بلدان ثالثة . ومن ثم فإن الاتفاقات الإقليمية ستحقق مزايا للبلدان الكائنة داخل هذه الترتيبات أو خارجها على السواء . ويوفر الفات آلية يمكن بواسطتها رصد التكامل الإقليمي بحيث لا يحدث على حساب بلدان ثالثة . وبنفس الروح ، فإن المفاوضات

التجارية المتعددة الأطراف تساعد على تآكل الأفضليات الإقليمية لصالح البلدان غير الأعضاء . وقال إن رومانيا عقدت اتفاقات انتساب مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية واتفاقا للتجارة الحرة مع البلدان الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة لكن هذه الاتفاقات لم تؤد ، بأي حال ، الى الإضرار بالعلاقات الاقتصادية مع بلدان شالسة . وقال إن من الضروري متابعة الجهود الإقليمية والمتعددة الأطراف الموازية من أجل تنمية التجارة الدولية . وأنه يمكن للونكتاد تسهيل القيام بهذه الجهود .

٤٣ - وأشار ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الى أن البلدان التي شكلت ترتيبات إقليمية ، كانت بوجه عام ، بلدانا على نفس المستوى الاقتصادي . وإن عمليات التكامل الإقليمية سوف تصبح بمضي الوقت أكثر تشابها . وقال إن اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بسيط تماما من الناحية الفعلية: فسيؤدي في آخر الأمر الى إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة خالقا بذلك سوقاً واحدة . وهي أعمال تتسق مع نص وروح الفات . فليس بوسع أي بلد أن يبقى مفلقا أمام المنافسة في السوق العالمية الجديدة التي شورتها أوجه التدفق التكنولوجية والرأسمالية . والسؤال المطروح ليس هو ما إذا كان يتعين التلاؤم مع هذه التطورات وإنما هو ، كيف يمكن تحقيق التلاؤم معها . فالولايات المتحدة تسعى الى فتح أسواقها والمتاجرة والمنافسة في كافة أنحاء العالم . ومن ثم فإن استكمال جولة أوروغواي ، وخفض الحواجز التعريفية وغير التعريفية في كافة أنحاء العالم ، ووضع قواعد جديدة للنظام التجاري الدولي لا تزال تحتل قمة الأولويات . ولئن كانت كندا لا تزال هي الشريك التجاري الأول ، فإن المكسيك أصبحت الشريك التجاري الثالث . ومن الواضح أن القرب الجغرافي ينطوي على فارق ، حتى ولو في اقتصاد جرى إضفاء الطابع العالمي عليه . وقال إن الاتفاقات الأخرى بشأن المسائل المشتركة هامة أيضا ، من مثل الاتفاقات الخاصة بالملكية الفكرية ، وبقواعد الاستثمار وبالتجارة في الخدمات . وإن الولايات المتحدة تتطلع الى توسيع تجارتها واستثماراتها مع جميع بلدان أمريكا الوسطى واللاتينية وبلدان منطقة البحر الكاريبي التي يقوم كثير منها بتحريير اقتصاده ونظامه السياسي ، كما تسعى الى خفض حواجزها التعريفية وغير التعريفية . وقد أصبحت هذه المنطقة ثاني أسرع الأسواق نموا بالنسبة لصادرات الولايات المتحدة إليها التي تزيد بمعدل يبلغ ضعف معدل زيادة صادرات الولايات المتحدة إلى باقي العالم .

٤٤ - وأعربت ممثلة سويسرا عن كامل تأييدها لوجهة النظر التي عرضت في تقرير الأمانة الأ وهي: أن التكامل الإقليمي ينبغي أن يكمل الجهود الأخرى المبذولة من أجل المحافظة على النظام التجاري الدولي وتطويره . وقالت إنها ترى أن الوثيقة كان يمكن أن تعبر اهتماما أكبر الى حد ما للنقاط التالية: إجراء تصنيف نظامي لترتيبات

التكامل الإقليمية ، وسياقها التاريخي ، ودوافعها السياسية والاقتصادية . وبالإضافة الى ذلك ، كان من المفيد أيضا إجراء تقييم لمختلف أنواع ترتيبات التكامل على ضوء أهدافها ، بغية استخلاص الدروس منها من أجل المستقبل . وقالت إنه مما يدعو الى الارتياح ، أن التحليل المستند الى ما حدث فعلا فيما يتعلق بالترتيبات الإقليمية في أمريكا الشمالية وأوروبا يشير الى أنها لم تؤثر تأثيرات معاكسة على النظام التجاري المتعدد الأطراف . وأضافت تقول إن سويسرا تعلق أهمية حاسمة على نشوء نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح ، وعلى وضع قواعد واضحة ويمكن التنبؤ بها ، لا سيما وأنها ليست عضوا في الترتيب الإقليمي العالي التكامل الذي شكلته الجماعة الأوروبية .

٤٥ - وقال ممثل الجمهورية التشيكية إن الاضفاء المعجل للطابع العالمي على الأنشطة الاقتصادية وازدياد التكامل الإقليمي قد شمل إنشاء منطقة التجارة الحرة لأوروبا الوسطى التي شكلت فيما بين بلدان فيزيغراد (الجمهورية التشيكية ، وهنغاريا ، وبولندا ، وسلوفاكيا) . وقال إن تفكك مجلس التعاضد المتبادل يشير مسألة اتجاه العلاقات الاقتصادية الأجنبية . وأنه لأسباب سياسية واقتصادية ، تتمثل الأولوية الواضحة في تنمية التعاون مع الجماعة الأوروبية كقوة داعمة لعملية التحول . وقال إن عقد اتفاق أوروبا الوسطى بشأن التجارة الحرة بين بلدان أوروبا الوسطى أقل طموحا في أهدافه ، ألا وهي حفز التجارة الإقليمية استنادا الى قواعد الغات . ولئن كانت هنغاريا وبولندا ، تقليديا ، هما الشريكان التجاريان اللذان يحتلان موقع القمة مع تشيكوسلوفاكيا السابقة ، فإن عقد اتفاقات الانتساب مع الجماعة الأوروبية ، وبشأن التجارة الحرة مع بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أدى الى نشوء وضع منحت فيه بلدان فيزيغراد الأربعة بعض الافضليات للتجارة مع الجماعة الأوروبية . ومع بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، لكن ليس مع بعضها البعض . ويمكن للخفض المتبادل للتعريفات وإزالة الحواجز التجارية الأخرى فيما بين بلدان فيزيغراد أن يلعب دورا هاما في حفز الصادرات . وقال إن الالتزامات الأساسية للاتفاقات ، متعددة الأطراف في طابعها ، لكن قوائم التنازلات التعريفية ، ثنائية . وأن الاتفاق الخامس بإنشاء اتحاد تعريفي أتاح للجمهورية التشيكية وسلوفاكيا التعهد بتنفيذ التزامات مشتركة . كما شمل الاتفاق إعلانا مشتركا بشأن القيام ، لدى توقيع الاتفاق ، ببسء محادثات بشأن تقصير فترة التحول بالنسبة لامتيازات .

٤٦ - وشدد المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (سري لانكا) على أن مداوات المجلس بشأن هذا البند ينبغي أن تسترشد بالفقرتين ٦٣(٣) و١٤٦ من التزام كرتاخينا . فالاتجاهات الملحوظة نحو التكامل الإقليمي تشير التساؤل حول ما إذا كان من المحتمل أن تؤدي ترتيبات التجارة الإقليمية الى تعويق أو الى دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف المفتوح . وقال إن المجموعة الآسيوية تشعر بالقلق لأن تطورات من مثل إنشاء رابطة

التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، وتوسيع نطاق عملية التكامل الأوروبية قد تحد من وصول البلدان الآسيوية الى أسواقها التقليدية الرئيسية ، وقد يكون لها آثار معاكسة أخرى على السياسات العامة . ولئن كانت الآثار الايجابية من مثل خلق فرص التجارة يمكن أن تستغرق بعض الوقت حتى تتجسد ، فمن المتوقع أن يكون حدوث الآثار السلبية على بلدان ثالثة في مجال الاستثمار وتحويل التجارة أسرع تحققا . ولذا تحبذ المجموعة الآسيوية قيام المجلس بعملية استعراض وثيق مستمرة لهذه الترتيبات . ومن خلال هذه الآلية ، يمكن تحديد المجالات المحتملة للمشاكل في وقت مبكر على نحو يكفي لاتخاذ إجراءات وقائية . وسيؤدي هذا الى تقليل التوترات والمخاوف . وينبغي للمجلس أن يعمل كمحفل لحل المشاكل التي يمكن أن تؤدي الترتيبات الإقليمية الى نشوئها . وتحقيقا لهذا الغرض ، ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تجري عملية تقييم مستمرة في هذا الصدد ، مع التشديد الخاص على مصالح البلدان النامية ، وأن تعد الدراسات اللازمة التي تنطوي على المعلومات الأساسية . وقال إن المجموعة الآسيوية تشعر بالقلق من خطر المزيد من تهميش البلدان التجارية الصغيرة والأضعف الكائنة خارج نطاق الترتيبات الإقليمية . وأنه يتعين على أعضاء تجمعات التكامل العمل مع البلدان الكائنة خارج هذه التجمعات ، ووضع ترتيبات من أجل تقديم الدعم التقني والتدريب وأنواع المساعدات الأخرى لها لدى التكيف مع الظروف التجارية الجديدة . وينبغي استكشاف السبل والوسائل اللازمة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية وتعميها عن أيّة خسائر قد تلحق بها بسبب ترتيبات التكامل الإقليمي . وقال إن أحد الأسباب الرئيسية لضعف التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية هو غيبة الموارد المالية ، والموارد الأخرى اللازمة لتنفيذ ترتيبات مناسبة وتطوير كامل امكانياتها . وكما أوضحت دراسة الأونكتاد ، فإن ترتيبات التكامل الناجحة رافقتها زيادات في الاستثمارات المحلية والأجنبية . ويمكن للاستثمارات والتدفقات المالية من الخارج أن تلعب دائما ، دورا حافزا . وقال إن القرار الذي اتخذ في الدورة الأولى للجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بإجراء حوار يتعلق بالسياسة العامة بغية تعبئة الدعم اللازم لبرامج التكامل الإقليمي الخاصة بالبلدان النامية ، قرار يلقى الترحيب .

٤٧ - وأعلن ممثل بنغلاديش أن الاتجاه المتزايد نحو التكامل الإقليمي يعتبر في نظر كثير من البلدان ، لا سيما الكائنة خارج هذه التجمعات ، بمثابة مصدر للقلق . فهو يشير تساؤلات بشأن آثار هذه الترتيبات على النظام التجاري الدولي ككل ، وآثارها على التجارة والنمو الاقتصادي للبلدان غير المشتركة في هذه الترتيبات . فليست جميع البلدان النامية مجهزة لاستخلاص المزايا من الآثار المحتملة على النمو الناجمة عن احتدام المنافسة . وقال إن الاستعراض الوثيق المستمر لترتيبات التكامل الإقليمي أمر ضروري . وينبغي استكشاف السبل والوسائل اللازمة لمساعدة الشركاء التجاريين الأضعف

وتقديم التعويضات لهم . وأضاف أن إجراء حوار دولي بشأن الآثار الاقتصادية لمخططات التكامل يمكن أن يعزز الفهم المتبادل ، ويقلل من مخاوف البلدان الثالثة ، ويسهل اتخاذ الإجراءات التصحيحية . ولذا قال إنه ينبغي لمجلس التجارة والتنمية أن يعمل على ضمان أن تكون ترتيبات التكامل الاقتصادي موجهة نحو الخارج ، وتستهدف تشجيع نشوء نظام تجاري واستثماري عالمي أكثر تحرراً ، وتعزيز النمو الاقتصادي لكلا المشتركين في التجمعات الإقليمية وغير المشتركين فيها .

٤٨ - وفي إشارة إلى الفصل ٧ ، "التكامل الإقليمي والنظام التجاري الدولي" ، شدد ممثل السويد على أنه ينبغي الحرص على إجراء تمييز واضح بين اختصاصات الاونكتاد من ناحية ، واختصاصات الفات من ناحية أخرى .

٤٩ - وأيد ممثل هنغاريا ما أعلنه ممثل السويد في هذا الصدد .
